



HABITAT III ISSUE PAPERS

4 – URBAN CULTURE AND HERITAGE

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول الثقافة والتراث في المناطق الحضرية

الكلمات الدالة

التجديد القائم على الثقافة، الحفاظ على التراث العمراني، المشهد الطبيعي الحضري، الصناعات الثقافية والإبداعية، القيم الثقافية، التنوع الثقافي، الاقتصاد الإبداعي، التنمية الشاملة، التلاحم الاجتماعي، الحق في التراث العمراني، الكثافة، تعدد الاستخدامات، الحوكمة الإقليمية الإستراتيجية

المفاهيم الرئيسية

الثقافة، وفقا لإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)، هي "مجموعة من المميزات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية لأحد المجتمعات أو الفئات الاجتماعية التي تشمل الفن، والأدب، وأنماط الحياة، وطرق العيش معا، ومنظومات القيم، والتقاليد، والمعتقدات". وبالتالي، فإن الثقافة الحضرية تغطي مفاهيم الثقافة في إحدى المناطق الحضرية، من منظور وظيفي وأثروبولوجي على حد سواء.

1. الصناعات الثقافية والإبداعية هي قطاعات الأنشطة التي يتمثل هدفها الرئيس في التطوير والإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات والأنشطة ذات المحتوى الثقافي والفني. فهي تتميز بكونها عند نقطة تقاطع الاقتصاد والثقافة، وبكون الإبداع في صميم أنشطتها، وتتسم بمحتواها الفني و/أو الثقافي، وصلاتها بالابتكار. وتشمل الصناعات الثقافية والإبداعية السينما والفنون السمعية والبصرية والتصميم والحرف اليدوية وفنون وسائل الإعلام والموسيقى والفنون التعبيرية والنشر والفنون البصرية.

2. تعرف المدن الإبداعية بأنها مجتمعات حضرية تشكل فيها الأنشطة الثقافية جزءا لا يتجزأ من العمل الاقتصادي والاجتماعي في المدينة، على سبيل المثال من خلال دعم أصحاب المهن الثقافية والإبداعية، وتعزيز الاستثمارات في الثقافة والبنية التحتية، والصناعات الإبداعية وتقانة المعلومات والاتصالات الجديدة، أو تبني الأساليب التصاعدية للتنمية الحضرية.

3. المشهد الحضري التاريخي هو منطقة حضرية تفهم كنتيجة للتعاقب التاريخي للقيم والسمات الثقافية والطبيعية، وتمتد إلى ما وراء مفهوم "المركز التاريخي" أو "التجمع" ليشمل السياق الحضري الأوسع ومحيطه الجغرافي: تضاريس المواقع، وعلم شكل الأرض، وعلم المياه والمعالم الطبيعية، والمحيط العمراني، التاريخي والمعاصر على حد سواء، والبنى التحتية فوق الأرض وتحتها، والمساحات المفتوحة والحدائق، وأنماط استخدام الأراضي والتنظيم المكاني، والتصورات والعلاقات البصرية، وغيرها من عناصر البنية الحضرية. كما أنه يشمل الممارسات والقيم الاجتماعية والثقافية، والعمليات الاقتصادية والأبعاد غير الملموسة للتراث من حيث علاقتها بالتنوع والهوية.

4. يمثل التراث العمراني أصولا وموارد اجتماعية وثقافية واقتصادية تعكس التعاقب التاريخي الديناميكي للقيم التي تم تطويرها وتفسيرها ونقلها عن طريق الأجيال المتعاقبة وتراكم التقاليد والخبرات المتعارف عليها على ذلك النحو في تنوعها. ويشمل التراث العمراني العناصر الحضرية (التكوين الحضري ونموذج البناء والمساحات المفتوحة والخضراء والبنية التحتية الحضرية)، والعناصر المعمارية (الأثار والمباني) والعناصر غير الملموسة. يتصل الحفاظ على التراث العمراني أو الحفاظ المعماري بعمليات التخطيط الحضري التي تهدف إلى المحافظة على القيم والأصول والموارد الثقافية من خلال المحافظة على سلامة التراث العمراني وأصالته، مع الحفاظ على الأصول الثقافية غير الملموسة من خلال نهج تشاركي.

الحقائق والأرقام الرئيسية

- تؤدي الثقافة دورا أساسيا في الاقتصادات الحضرية من خلال القيم النقدية وغير النقدية. ويوفر الحفاظ على التراث الثقافي والصناعات الإبداعية وتشجيعهما فرصا كبرى للمدن. وفي العالم النامي، أصبحت رصيذا جوهريا لخلق فرص عمل مؤهلة والوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، في القطاعين النظامي وغير النظامي كليهما.
- تضاعف حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات الإبداعية بين 2002 و2011، حيث بلغ 642 مليار دولار أميركي. ونمت صادرات السلع الإبداعية في الدول النامية بنسبة 12.1% سنويا في المتوسط خلال تلك الفترة. وتشكل الصناعات الثقافية جزءا متزايدا من الوظائف الحضرية، إذ تمثل 16% من جميع الوظائف في موكباي أو 12% في لندن.
- السياحة الثقافية هي أحد القطاعات التي تتطور بسرعة بالنسبة للمدن. إذ تمثل السياحة 9% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العالم وحصه أعلى من اقتصادات أقل البلدان نموا (LDCs) إذ تبلغ (16% من الناتج المحلي الإجمالي في كمبوديا). وفي حين أن 40% من جميع الرحلات تحتوي على عنصر ثقافي، إلا أن السياحة الثقافية تنمو بنسبة 51% سنويا (مقابل 4 إلى 5% بالنسبة للنمو الكلي للسياحة).
- يعد الحفاظ على التراث العمراني محركا اقتصاديا قويا. إذ تستهدف المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) على نحو متزايد التراث الثقافي لتسخير تلك الإمكانيات. فعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية قدم بنك التنمية للبلدان الأميركية (IBD) مبلغ 670 مليون دولار أميركي على شكل قروض

- للمحافظة على التراث الثقافي في أميركا اللاتينية وتطويره. ويمثل ترميم التراث العمراني وصيانته 27.5% من قيمة صناعة البناء والتشييد الأوروبية.
- مع ازدهار الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية، أصبحت المجتمعات الحضرية أكثر تنوعاً من الناحية الثقافية. غير أن غياب التخطيط والإدارة الحضريين المناسبين أثر على الدور التاريخي للمدن بوصفها منصات لتعزيز الثقافة: فقد أصبح الفصل الاجتماعي والمكاني الآن قضية شاملة وبرزت أنواع جديدة من التهديدات.
- زادت التهديدات للثقافة والتراث العمرانيين بصورة كبيرة خلال السنوات الـ 20 الماضية. فمع الضغوطات المتزايدة للتوسع الحضري، يواجه التراث العمراني قضايا خطيرة تتعلق بالحفظ والصون. كما أصبحت الأضرار الناجمة عن أوضاع الصراع قضية مهمة.
- في حين أن عمليات العولمة، التي يسرّها تطوير تقنيات الاتصالات، تعزز التفاعل بين الثقافات، إلا أنها أيضاً تمثل تحدياً للتنوع الثقافي والمحافظة على الممارسات الثقافية التقليدية، إلى جانب ارتفاع مخاطر عدم التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة.
- أصبحت السلطات البلدية الجهات الفاعلة الرئيسة في الإدارة الحضرية القائمة على الثقافة. وقد يسرت عمليات اللامركزية على مدى العقود الماضية إدماج الأصول الثقافية في إستراتيجيات التنمية الحضرية بسبب زيادة الوعي بالقضايا المحلية من جانب السلطات المحلية وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية، في المدن المتقدمة والنامية على حد سواء.
- تدعو الإخفاقات في نماذج التخطيط الحضري على مدى العقود الماضية إلى نماذج تراعي الفروق الثقافية في التنمية الحضرية. ويمكن لمثل مدن التراث العالمي والمدن الإبداعية أن تلهم النماذج الجديدة للتخطيط والإدارة للتخفيف من حدة الصراعات الحضرية والحد من البصمة البيئية، بهدف بناء المزيد من المدن المدمجة والشاملة والقادرة على مجابهة الكوارث.

ملخص المسألة

الأزمة الحضرية تستوجب نماذج متجددة للتنمية الحضرية

- تجلب العولمة والنمو الحضري غير المسبوق على مدى العقود الماضية تحديات جديدة للمدن لضمان المساواة في الحصول على فرص العمل والخدمات الأساسية – مثل الإسكان والصرف الصحي والنقل وتعزيز الاندماج الاجتماعي ومعالجة حالات عدم المساواة. وقد أظهرت نماذج التخطيط الحضري التي اعتمدت على مدى العقود الماضية – ولاسيما المعتمدة على تقسيم المناطق ووسائل النقل الخاص – محدوديتها وأسهمت في الامتداد العمراني. ولم تؤكد تلك المخططات غير المستدامة على ضعف المدن والبصمة البيئية فحسب، وإنما ساهمت أيضاً في نزع الصفة البشرية عن البيئات الحضرية من حيث الحجم أو الشعور بالانتماء.
- في حين تم إثراء المدن بوصفها مراكز اجتذاب للهجرات من خلال السكان الأكثر تنوعاً من الناحية الثقافية، إلا أن أنواعاً جديدة من التحديات للتلاحم الاجتماعي قد برزت. فقد أصبح الفصل الاجتماعي والمكاني، الذي سبق وأن تم التأكيد عليه في البرنامج الثاني للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قضية رئيسة في الكثير من مدن العالم. وتعرضت الوظيفة التاريخية للمدن بوصفها بوتقات للانصهار ومحفزات للحوار بين الثقافات للخطر، وذلك لأن الثروة الناتجة عن النمو الحضري غير موزعة بالتساوي.

من المسلم به الآن أن الثقافة هي موارد وأصول أساسية من أجل التنمية الحضرية المستدامة

- كانت الثقافة تاريخياً القوة الدافعة للتنمية الحضرية. ويعكس التراث العمراني الذي ينبثق من العمليات الاجتماعية الثقافية هويات المجتمعات وأمالها ورؤاها مع مرور الزمن. وغالباً ما تتسم الثقافة الحضرية – التي تفهم على أنها الممارسات والسلوكيات والأصول الثقافية والاجتماعية التي تطورت ضمن البيئات الحضرية – بالتعددية وتمهد الطريق للتلاقح والابتكار.
- علي الرغم من أنه تم الاعتراف بدور الثقافة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدن على المستوى المحلي منذ أمد بعيد، إلا أنه كان هامشياً في معظم المناقشات الدولية حول التوسع الحضري على مدى السنوات الـ 40 الماضية. فقد تم تناول الثقافة غالباً من خلال نهج قائم على القطاعات، ولكن نادراً من خلال طريقة شاملة كرافعة لإستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة وتحسين رفاهة الشعب وهويتهم ومشاركتهم.
- ولكن، منذ 2010، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا دور الثقافة للتنمية المستدامة من خلال عدة قرارات وتقارير مفصلة تتعلق بجدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد 2015، بما في ذلك مقترح الفريق العامل المفتوح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الذي يضم هدفاً مخصصاً للثقافة تحت هدف التنمية المستدامة بشأن "المدن المستدامة"، وثمة اعتراف راسخ بالثقافة الآن من جانب المجتمع الدولي بوصفها عنصراً أساسياً للتخطيط الحضري الإستراتيجي وابتكاراً رئيساً لتعريف جدول الأعمال الحضري الجديد.

التهديدات للثقافة والتراث في المناطق الحضرية زادت على مدى العقود الماضية

- يزداد تحدي السياسات الخاصة بالمحافظة على التراث العمراني بسبب الضغوط الحضرية. وفي حين أن التراث العمراني هو الفئة الأكثر تمثيلاً على قائمة التراث العالمي، إلا أن المواقع الحضرية تواجه قضايا حساسة تتعلق بالحفظ (البنية التحتية غير المخططة، والتطويرات السياحية غير المنضبطة، والتكثيف العمراني...) وتؤثر على السلامة المادية للآثار وأصالة التخطيط العمراني. وما هو على المحك هو

الحفاظ، للأجيال القادمة، على هويات المدن، والشهادة المادية لتاريخها متعدد الأوجه والقيم الثقافية التي تجسدها، وفي الوقت نفسه المحافظة على إتاحتها للجميع.

- الإرث الثقافي يستهدف على نحو متزايد، ولاسيما في مناطق الصراع أو في مرحلة ما بعد الصراع. وتتعرض المدن ومؤسساتها الثقافية أو آثارها التاريخية بوصفها منصات ظاهرة للتنوع الثقافي لخطر النهب أو التدمير المتعمد. وتمثل التقاليد وأشكال التعبير الثقافية، بوصفها مؤشرات أساسية على هوية الشعب، الأهداف الرئيسية للقمع ويشكل حظرها شكلا من أشكال الحرب النفسية. وتهدف تلك الهجمات على الرموز الثقافية إلى إضعاف أسس التلاحم الاجتماعي وتهدد سلامة الشعوب وتنوعها الثقافي. ولذلك تمثل حماية ذلك الإرث قضية أمنية رئيسية ويصبح استرجاع التراث، في أوضاع ما بعد الصراع، مصدرا أساسيا للتعافي من الكوارث بالنسبة للمجتمعات المحلية. كما تشمل عمليات بناء السلام النظر في تفسيرات متعددة للتراث، وتكتسب مشاركة جميع المعنيين وتعزيز الحوار بين الثقافات فيما يتعلق بالتراث الثقافي في ذلك السياق أهمية قصوى.
- يمكن إضعاف الممارسات الثقافية الحضرية - التقليدية والمعاصرة - بفعل عمليات العولمة، واستغلال الموارد الاقتصادية وتشجيع السياحة. ويمكن للسياحة أن تسبب إضرارا محتملا بقدرة المجتمعات على حماية ممارساتها ومواقعها الثقافية ونقلها، أو أن تميل إلى تشجيع السمات النمطية. وتتعرض مظاهر التعبير الثقافي للأقليات لخطر التهميش. ويمكن للقيم والممارسات والمعارف الثقافية المحلية أن تتأثر من خلال الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى اضطراب الممارسات الثقافية غير الملموسة، وفقدان ذاكرة المجتمع، والإفقار الثقافي والتجانس. كما يمكن أن تؤدي عمليات التحسين في المناطق التاريخية إلى إقصاء المجتمعات الضعيفة الذين يعدون السكان التاريخيين لتلك المناطق ومستودعات ذاكرتها.

تعزيز الإستراتيجيات الحضرية الحساسة من الناحية الثقافية ضروري لبناء مدن قادرة على مجابهة الكوارث وشاملة

- ينبغي أن تصبح "إعادة إضفاء الطابع الإنساني" للمدينة هدفا إستراتيجيا لجدول الأعمال الحضري الجديد. إذ يمكن أن يكون تعزيز الثقافة المحلية والاعتراف بالتنوع الثقافي وسيلة قوية لتخفيف الصراعات في المناطق الحضرية، وتعزيز التسامح، والحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتعزيز التعددية. ويمكن تيسير الاندماج الاجتماعي للفئات المحرومة، ولاسيما في إعادة تطوير المناطق الحضرية والأماكن الثقافية، من خلال الإقرار الأوسع بهويتها الثقافية.
- ينبغي أن يشكل الوصول إلى الثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية جزءا لا يتجزأ من جميع السياسات الحضرية. إذ ينبغي تعزيز تمثيل المجتمعات ومشاركتها في تصميم السياسات الحضرية التي تراعي الفروق الثقافية وتنفيذها، بهدف الاحترام الكامل لحرية الأفراد في المشاركة في الثقافة والوصول إليها والمساهمة في خلق الثقافة، بما في ذلك من خلال الطعن بالقواعد والقيم السائدة داخل المجتمعات.
- يمكن لبنى التحتية الثقافية مثل المتاحف أن تقدم مساحات مدنية للحوار بين الثقافات وتبادل المعارف والمساهمة في التلاحم الاجتماعي والتفاهم المتبادل. ويمكن لعمليات الحفاظ على التراث أن تكون بمثابة الموجهات للحوار والاندماج للمجتمعات الحضرية المختلفة أو الفئات الاجتماعية لبناء توافق في الآراء حول قيمة تراثها المشترك وخلق إحساس بالانتماء في احترام تنوعها.
- يمكن للممارسات الجيدة للحفاظ على التراث الثقافي إلهام مقاربات شاملة وشمولية للتنمية الحضرية ووضع الأسس لأدوات التخطيط والأطر القانونية "الملائمة للغرض". وتوفر المراكز التاريخية مختبرات حية للمناطق الحضرية الكثيفة، بوظائفها المتنوعة ومساحاتها العامة النوعية، حيث يجري تجريب المقاربات الحضرية المبتكرة (بما في ذلك وسائل النقل الصحية أو الحيازة المختلطة) بهدف الجمع بين متطلبات الوقاية وتحسين نوعية الحياة. كما يمكن للتراث الشعبي - القائم على استخدام مواد البناء المحلية وأساليب البناء المتكيفة مع الظروف المناخية - إلهام النماذج المعمارية المعاصرة التي تهدف إلى التصدي لتغير المناخ والحد من استهلاك الطاقة. وعلى النطاق الإقليمي الأوسع، يمكن للمناطق التاريخية أن تكون بمثابة نماذج للتنمية والكثافة الحضريتين المختلطين بهدف التخطيط والتصميم لتمددات المدن التي تلبي متطلبات الدمج والربط والتكامل.
- يمكن للإستراتيجيات الحضرية القائمة على الثقافة فتح مسارات جديدة لخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المملوكة محليا. ويمكن للثقافة والصناعات الإبداعية، والفنون التعبيرية وأنشطة الحفاظ على التراث أن تكون خزانا للوظائف المؤهلة لفقراء الحضر، في القطاعين النظامي وغير النظامي على حد سواء. إذ تؤدي الصناعات الثقافية والاقتصاد الإبداعي دورا متزايدا في عمليات تنمية المدن وتحولها وتسهم على نحو متزايد في الاقتصاد المحلي والعمالة ويجب أن تؤخذ في الحسبان في أطر التنمية الحضرية. وتعد حماية الثقافة وتعزيزها على المستوى المحلي وسيلة لتطوير الموارد الذاتية وتهيئة الظروف لتوليد الدخل المستدام. كما يمكن لتنمية السياحة الثقافية المستدامة أن تكون حافزا لتوليد الدخل لتحسين البنية التحتية، ولاسيما في البلدان النامية.

السلطات المحلية أصبحت الجهات الفاعلة الرئيسية في الإدارة الحضرية القائمة على الثقافة

- في العقود الأخيرة، أظهرت المدن اهتماما متزايدا في وضع الثقافة في صلب إستراتيجيات التنمية الحضرية، ولاسيما وأن التنمية الحضرية تتم معالجتها الآن على نحو متزايد من خلال النهج المناطقي والقائم على القطاعات. تقوم السلطات البلدية بدافع من عمليات اللامركزية بالاستثمار على نحو متزايد في الثقافة بوصفها مصيدا أساسيا في بناء العلامات التجارية للمناطق وإستراتيجيات التجديد الحضري (على

سبيل المثال: البنية التحتية الثقافية والأنشطة الفنية والثقافية والشراكات العامة/ الخاصة بشأن الثقافة). كما يمكن للمحافظة على التراث أن يكون أولوية إستراتيجية بالنسبة للمدن التاريخية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، حيث تشكل الأنشطة المتصلة بالتراث معتمداً للتدفقات الاقتصادية والوظائف المحلية. ويمكن للاستثمار في البنية التحتية والصناعات الثقافية وتعزيز المشاركة الاجتماعية من خلال الثقافة مساعدة المدن على بناء مجتمعات أكثر شمولية ومناطق حضرية مترابطة، كما يتضح من مثال ميدلين، كولومبيا.

- من المسلم به الآن أن الثقافة تشكل أولوية أساسية للتنمية المحلية بالنسبة لشبكات السلطات المحلية. ويجسد جدول أعمال القرن 12 للثقافة الذي وضعته منظمة المدن المتحدة للحكومات المحلية (UCLG) تلك الحركة. وتمثل شبكة المدن التاريخية الهندية أو برنامج عاصمة الثقافة الأوروبية أمثلة أخرى. وقد تم الشروع ببرامج تدريبية إقليمية حول التراث أو الثقافة تستهدف السلطات المحلية في العقد الماضي، ومن بينها برامج التدريب الممولة من الاتحاد الأوروبي التي وضعتها جمعية الفرنكوفونية لرؤساء البلديات (AIMF) في غرب أفريقيا أو جنوب شرق آسيا. وقامت عدة برامج ممولة من الوكالات متعددة الأطراف أو الثنائية - ولاسيما الاتحاد الأوروبي، أو بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)، أو البنك الدولي، أو الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - بالتأكيد بشدة على الثقافة والتراث.

الممارسات الحضرية المبتكرة القائمة على الثقافة تلاحظ في جميع أنحاء العالم

- يجري تشجيع المحافظة على التراث العمراني بوصفها إستراتيجية أساسية للمدن. وبينما يزداد العدد العالمي لمدن التراث العالمي، يتم تطوير ممارسات مبتكرة في المحافظة على التراث وإدارته وتجريب تلك الممارسات في الكثير من المناطق التاريخية، مثل أطر الإسكان لصالح الفقراء، أو الدعم القائم على تقديم القروض الصغيرة للأنشطة الثقافية، أو صيانة المجتمع للتراث الشعبي. ويتم تطوير مهارات عالية المستوى وفرص عمل مستدامة من خلال أطر بناء القدرات. وتولد النظم الضريبية للتراث القائم على السياحة موارد محلية وتدعم تمويل البلديات. ويجري البدء بمشروعات نموذجية لتطوير وحدات للتراث الشعبي موفرة للطاقة للإسكان أو المباني العامة، أو بنية تحتية حضرية مناسبة من حيث الحجم للصرف الصحي والحصول على المياه، أو نظم وسائل النقل الصحية في المناطق التاريخية الكثيفة. وتبين تلك الأمثلة أن التراث العمراني يمكن احترامه مع ضمان الحصول على الخدمات الحضرية. إذ تكثُر البرامج الخاصة بإعادة التأهيل وإعادة الاستعمال والمكيفة ومتعددة الوظائف في المناطق الصناعية السابقة لتلبية الطلبات المتزايدة على المساكن وفي الوقت نفسه تأمين التراث الصناعي. وتوفر الأطر القانونية المحددة للبناء والمراقبة الحضرية التي تم تطويرها في المناطق المحمية أمثلة مثيرة للاهتمام للتشريعات الحضرية المصممة خصيصاً استناداً إلى الواقع المحلي والمصممة بمنهجيات تشاركية.
- تلاحظ التجارب المبتكرة لمشاريع التجديد الحضري القائمة على الثقافة في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في الأحياء الفقيرة أو المناطق المحرومة. إذ يتم تسخير الممارسات الثقافية والدرامية المحلية بهدف تحسين البيئة المعيشية وتعزيز الإحساس بالانتماء وتسهيل نقل المعارف. ويجري تطوير برامج التدريب المهني للفنانين والعاملين في المجال الثقافي للسكان الضعفاء، ولاسيما النساء والشباب الذين يعملون في الصناعات الثقافية والإبداعية، من أجل رفع مستوى المهارات التقليدية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية. وتتوسع المراكز الثقافية في الكثير من المناطق الحضرية وتحصد الإمكانات الاقتصادية للصناعات الثقافية من أجل التجديد الحضري.
- كلما أصبحت نوعية الأماكن العامة عنصراً أساسياً في جدول الأعمال حضري، تشجعها البلديات أو المجتمع المدني على نحو متزايد بوصفها أماكن للفعاليات الثقافية واللقاءات والمشاركة. ويتم إيلاء الاهتمام لنوعية التصميم الحضري: إذ تدعو السلطات المحلية المهنيين المختصين في المناطق الحضرية أو الفنانين لإعادة تشكيل البيئات الحضرية وإعادة ابتكار الهوية الحضرية. كما يتم تشجيع الأمثلة الجيدة للإدخال المنسق للعمارة المعاصرة في النسيج الحضري التاريخي.

الممارسات المهنية والأدوات المفاهيمية تطورت لتشمل التحديات الجديدة

- ظهرت مفاهيم وممارسات مهنية جديدة على مدى العقود الماضية لدمج المحافظة على التراث وإدارته في تخطيط المناطق وإستراتيجيات التنمية وأدواتها. ويعد الحفاظ المعماري الآن عملية ديناميكية ضمن نظام حضري يهدف إلى تعزيز القيم الثقافية وإدارة التغيير. كما يؤدي المختصون بالثقافة دوراً متزايداً في العمليات التشاركية التي تتصل بالتجديد الحضري، ولاسيما في أفريقيا أو أميركا اللاتينية.
- تعالج الأدوات المعيارية الدولية تلك التحديات وتعرض مفاهيم دقيقة وأدوات عملية. تركز اتفاقية اليونسكو لعام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وتوصية العام 2011 بشأن المشهد الحضري التاريخي على الدور والوظيفة الديناميكيين للتراث في المجتمعات المعاصرة وإدراجه في سياسات التخطيط، التي تجمع بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للمدن لبناء نهج شامل للأراضي الحضرية حيث تكون القيم الثقافية والبيئية بمثابة المبادئ التأسيسية. وتوفر اتفاقية العام 2003 للتراث غير الملموس واتفاقية 2005 بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها موافقاً إضافية لإدراج أشكال التعبير الثقافي التقليدي في المجتمعات المحلية والصناعات الثقافية في التنمية الحضرية.

النموذج الحضري الجديد القائم على الثقافة يستلزم نظاماً متجدداً للإدارة

يتعين تكييف الأطر القانونية الوطنية والمحلية لتسهيل إدراج الثقافة في أدوات التخطيط العمراني. وتتعين معالجة الفجوة المعرفية في مجال الثقافة والتراث على المستوى الحضري، ولاسيما من خلال الشراكات مع الجامعات لتحديد الأصول وتطوير المؤشرات وأدوات الرصد والأدوات

المالية. وينبغي استكشاف الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والمحلي. إذ ينبغي للمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف أن تدرج مقارنة قائمة على الثقافة على نحو أكثر منهجية في إستراتيجياتها الإنمائية وتصميم المشاريع. وينبغي تكييف البرامج التدريبية للمختصين بالثقافة لتشمل القضايا الثقافية في الدراسات والسياسات العمرانية الشاملة.

الدوافع الرئيسية للعمل

- تعزيز النهج المناطقي للتنمية الحضرية من خلال التخطيط الإستراتيجي القائم على الثقافة
- التعلم من الممارسات المبتكرة في المناطق التاريخية لتخطيط مدن أكثر اندماجا استنادا إلى التنمية الحضرية المختلطة
- تحفيز التجديد الحضري من خلال الصناعات والفعاليات والمؤسسات الثقافية والإبداعية
- تحسين نوعية الأماكن العامة وسهولة الوصول إليها من خلال الثقافة
- زيادة القدرة التنافسية التي تقودها الثقافة للمدن، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الثقافية، وبرامج بناء القدرات، والتقنيات الجديدة
- تعزيز السياحة الثقافية المستدامة لصالح المجتمعات المحلية والأفراد لتشجيع التجديد وإحياء التراث الثقافي
- البناء على الثقافة بوصفها عاملا للهوية والحوار بين المجتمعات للتعليم والتلاحم الاجتماعي وفي مكافحة أوجه عدم المساواة
- ضمان الحقوق الثقافية للجميع واحترام التنوع الثقافي للترويج للمدن الشاملة
- وضع الثقافة في صلب الإستراتيجيات الحضرية للقدرة على مجابهة الكوارث
- تطوير أدوات ومؤشرات للمتابعة لتقييم إسهام الثقافة في التنمية الحضرية وقياسه

البرامج والمشاريع

- في إطار تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، تم إطلاق برنامج موضوعي حول المدن التراث العالمي في 2001 لتسهيل تبادل الخبرات والأنشطة النموذجية حول قضايا حماية البيئة الحضرية والإدارة المحلية والتخطيط الإستراتيجي. وتوفر توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي أداة معيارية إضافية لحفظ مواقع التراث العمراني وإدارة التغيير في المناطق والمدن الحضرية. ويجري تنظيم أنشطة الترويج وبناء القدرات في مختلف المناطق لتسهيل تنفيذها.
- بالتعاون مع الاتفاقية المتعلقة بحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه (2005)، أطلقت اليونسكو شبكة المدن الإبداعية، التي يتمثل هدفها في تطوير التعاون الدولي بين المدن التي حددت الإبداع بوصفه عاملا إستراتيجيا للتنمية المستدامة والمعترف بها بوصفها مراكز إبداعية أو تجمعات اجتماعية وثقافية.
- توفر الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي غير الملموس (2003) أدوات مفاهيمية وأدوات عملية لتحديد التراث غير الملموس وحمايته من خلال المقاربات المجتمعية. إذ توفر الاتفاقية توجيهات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز دور التراث غير الملموس بوصفها ضمانة للتنمية الاجتماعية الشاملة والاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية الشاملة والسلام والأمن.
- وضعت منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UGL)، مع وثيقة الثقافة 21: إجراءات متخذة في آذار/ مارس 2015، وهو دليل دولي لتعزيز نهج يراعي الفروق الثقافية في التنمية المستدامة، وتعزيز شبكة عالمية من المدن المبتكرة. ويتم التخطيط للعمل التعاوني والمقارن بين المدن ومع المجتمع المدني وشركاء من القطاع الخاص خلال السنوات القادمة.

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 62 إلى 29 أيار/ مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب اليونسكو بمساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.